هكذا خاطب الصوفيّة

لم يكن خطابه للصوفيّة كخطابه لليزيديّة الغلاة، فحين كان مع غلاة اليزيديّة ذلك الناصح المشفق والودود الرحيم، تراه مع الصوفيّة على العكس من ذلك، فهو لا يتردّد في وصفهم بالضلال، وتشبيههم بالكفّار والمشركين حتّى حين يوجّه كلامه للعوامّ منهم وبعض من انتحل التصوّف، وإن استثنى بعض مشاهيرهم كالجُنيد وأبي يزيد البسطامي وعبدالقادر الجيلي ونظرائهم.

وفي كتابه (العبادة وحقيقة العبوديّة) تراه كأحد الصوفيّة المصلحين، يكشف عن وجوه أخطائهم، وينتقد إغراقهم في بعض المعاني، ويردّ عليهم بلغتهم، لغة الصوفيّة، لا بلغة الفقهاء..

فكثير من أهل التصوّف قد غرّه حاله، وغرق في جهله، فهم يتكلّمون عن الحقيقة وشهود الحقيقة، فيقع أكثرهم في الوهم الكبير حين لا يميّز بين مراتب الحقيقة وشهودها.

فأوّل الحقائق هي الحقيقة الكونيّة، ومعناها أنّ الله تعالى هو الخالق لهذا الكون وما فيه، وكثير منهم ممّن يتكلّم عن الحقيقة وشهودها إنّما يشهد هذه الحقيقة لا غير، في حين لم يكن هذا الشهود ممّا اختصّ به المؤمنون، بل يشترك فيه المؤمن

والكافر، والبرّ والفاجر ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ بل وإبليس أيضاً معترف بهذه الحقيقة!.

فمن وقف عند هذه الحقيقة وعند شهودها، ولم يقم بما أمر الله به من الحقيقة الدينيّة التي هي عبادته المتعلّقة بإلهيّته وطاعة أمره وأمر رسوله، كان من جنس إبليس وأهل النار.

ومن أخذ بالحقيقة الدينيّة في بعض الأُمور دون بعض، أو في مقام أو حال دون آخر، نقص من إيمانه وولايته لله بحسب ما نقص من الحقائق الدينيّة. وهذا مقام عظيم فيه غلط الغالطون، وكثر فيه الاشتباه على السالكين حتّى زلق فيه من أكابر الشيوخ المدّعين التحقيق والتوحيد والعرفان ما لا يحصيهم إلّا الله.

ولربّما زعم بعضهم أنّه حين يبلغ الوليّ شهود الإرادة كما بلغ الخضر ونحوه، يسقط عنه الأمر والنهي التعبديّين! وهذا شرٌّ من أقوال الكافرين بالله ورسوله.

ومنهم من يتّكئ على القَدَر حتّى يظنّ أنّ المعاصي والذنوب جارية عليه بمشيئة الله وقَدَره، فيسلّم لها ظانّاً أنّ هذا هو حقّ المعرفة والرضا! وهذا جهل كبير، فلو كان هذا عذراً لأحد لكان عذراً لإبليس ولكلّ كافر![1].

ولإغراقهم في دعوى الحبّ تعرّض كثير منهم للانزلاق الخطير، فقد ظهر في المتأخّرين منهم من انبسط في دعوى المحبّة حتّى أخرجه ذلك إلى نوع من الرعونة، فأصبح يدّعي دعاوى تتجاوز حدود الأنبياء والمرسلين، أو يطلب من الله ما لا يصلح حتّى للأنبياء والمرسلين! وهذا باب وقع فيه كثير من الشيوخ، وسببه ضعف تحقيق العبودية التي بيّنها الرُّسُل، بل ضعف العقل الذي به يعرف العبد حقيقته، فإذا

(١) العبادة وحقيقة العبودية: ١٠ ـ ١٤.

ضعف العقل وقلّ العلم بالدين، وفي النفس محبّة، انبسطت النفس بحمقها في ذلك حتّى يقول: أنا محبّ، فلا يؤاخذني الله! وهذا عين الضلال، وهو شبيه بقول اليهود والنصارى ﴿ *نحن أبناءُ الله وأحبّاؤه* ﴾.

وكثير من السالكين سلكوا في دعوىٰ حبّ الله أنواعاً من الجهل بالدين، كتعدّي حدود الله، أو تضييع حقوق الله، أو ادّعاء الدعاوى الباطلة التي لا حقيقة لها، كقول بعضهم: إذا كان يوم القيامة نصبتُ خيمتي على جهنم حتى لا يدخلها أحد!.

ولكن مثل هذا قد يصدر في حال سكر وغَيبة وفناء يسقط فيها تمييز الإنسان، أو يضعف حتّى لا يدري ما قال، والسكرُ هو لذّة مع عدم التمييز، لهذا كان بعضهم إذا صحا استغفر من ذلك الكلام[1].

وهذا النوع من الفناء هو (الفناء عن شهود السِّوىٰ) وكثيراً ما يحصل للسالكين، فإنّهم لفرط انجذاب قلوبهم إلىٰ ذكر الله وعبادته ومحبّته، وضعف قلوبهم عن أن تشهد غير ما تعبد، لا يخطر بقلوبهم غير الله، بل ولا يشعرون إلّا به، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ *وأصبحَ فؤادُ أمِّ موسىٰ فارغاً* ﴾ قالوا: فارغاً من كلّ شيء إلّا من ذكر موسى.

أمّا أكابر الأولياء فلم يقعوا بمثل هذا الفناء، ولا كان هذا حال الصحابة الكرام، وإنّما وقع شيء منه بعد الصحابة.

وأمّا مرتبة الكاملين من الأنبياء والأولياء فهو الفناء عن إرادة ما سوى الله، وهو المراد من قوله تعالى: ﴿ *إلّا مَن أتى اللهَ بقلبٍ سليمٍ* ﴾ قالوا: هو السليم ممّا سوى

---

(١) العبادة وحقيقة العبودية: ٥٣ ـ ٥٨.

الله. وهو المعنى الذي قصده الشيخ أبو يزيد حين قال: أُريد أن لا أُريد ما يريد[١].

وعلى هذا النحو سار في كتابه (التحفة العراقيّة في الأعمال القلبيّة) وقد فسّر الأعمال القلبيّة بالمقامات والأحوال.

في آفاق الصراع:

أخذ صراعه مع الصوفيّة ـ رجالهم وعقائدهم وممارساتهم ـ ردحاً طويلاً من عمره، وشغل من مصنّفاته حصّةً توازي ما كتبه في الصفات.

ونالت هذه الحصّةُ حظّها الوافر في ما كُتِبَ عنه قديماً وحديثاً، غير أنّ أحداً من الّذين كتبوا لم يقف علىٰ أسرار منهجه في ذلك الصراع، وإنّما أغراهُم أنّه واجه الصوفيّة، وكشف أخطاءهم، وشنّع عليهم، وأبطلَ حِيَلَهُم، من غير أن يلتفتوا إلى سؤال خطير لا بُدّ أن يتصدّر أيّ بحثٍ علميّ في مثل هذا الميدان، ألا وهو: هل كان الشيخ ابن تيميّة مصيباً في كلّ ما واجه به الصوفيّة؟.

وحين كان يردّ علىٰ ما أسماه (ضلالهم وانحرافهم) هل وقف هو على الأحكام الحقّة الموافقة للكتاب والسُنّة؟.

ثَمَّ أشياء قد تستنكرها، ولكنّها الحقيقة التي لا غبار عليها ولا تقبل تأويلاً!.

لقد وقع ابن تيميّة أثناء ردوده علىٰ الصوفيّة في أخطاء كبيرة ليست أقلّ خطراً من أخطائهم التي ذهب ينتقدها، فحين وجد فيهم ميلاً عن الصواب في بعض ما لديهم، نازعهم فيه، فبالغ في النزاع حتّى مال هو أيضاً عن الصواب ولكن إلى

---

(١) العبادة وحقيقة العبودية: ٦٣ ـ ٦٥.

الجانب الآخر ليكون على الطرف النقيض لهم أبداً.

ثمّ استفاد من لباقته التي تستحوذ على القارئ فسلك أُسلوباً في المناقشة والاحتجاج لا يُبيحُهُ البحث العلمي بشكل من الأشكال!.

في الفقرات التالية نُبَذٌ موجزة من هذا الأُسلوب، وتلك الأخطاء، وذاك التطرّف.